

الدور السياسي للمرأة في تعزيز الهوية الثقافية والأمن المجتمعي

م.م زينب محمد خلف

جامعة بغداد- مركز دراسات المرأة



تاريخ قبول البحث :

2026/3/9

تاريخ استلام البحث :

2026/2/23

ملخص البحث

وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل عن الكيفية التي يمكن من خلالها للدور السياسي للمرأة أن يسهم في تعزيز مناعة الهوية الثقافية في مواجهة التحديات المعاصرة، ولا سيما في ظل تصاعد النزاعات الهوياتية، وتزايد تأثير العولمة الثقافية. كما يسعى البحث إلى استكشاف ما إذا كانت هناك خصوصية نوعية في المقاربات السياسية التي تعتمدها النساء، تجعلها أكثر ميلاً نحو تبني سياسات وقائية تعزز التماسك الاجتماعي.

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن تمكين المرأة سياسياً لا ينعكس فقط على مؤشرات المساواة المجتمعية، بل يمتد أثره ليشمل تعزيز الاستقرار المجتمعي من خلال دعم الهوية الثقافية الجامعة. ويهدف إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين ثلاثة متغيرات رئيسية: المشاركة السياسية للمرأة، والهوية الثقافية، والأمن المجتمعي، بوصفها عناصر مترابطة ضمن منظومة واحدة.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي للمرأة – الأمن المجتمعي – الهوية الثقافية

أولاً: المقدمة

تُعد الهوية الثقافية أحد المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها بنية الدولة الوطنية الحديثة، إذ لا تقتصر أهميتها على كونها إطاراً رمزياً يعكس الخصوصية الحضارية للمجتمع، بل تتجاوز ذلك لتشكّل منظومة متكاملة من القيم والمعايير التي تنظّم العلاقات الاجتماعية وتضبط إيقاع التفاعل بين مكونات المجتمع المختلفة. فالهوية الثقافية، بهذا المعنى، ليست معطى ثابتاً، بل هي بناء ديناميكي يتأثر بالتحويلات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ويخضع لعمليات مستمرة من إعادة التشكيل وإعادة التعريف.

وفي ظل التحويلات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، ولا سيما في ظل العولمة الرقمية وتنامي وسائل الاتصال العابرة للحدود، أصبحت الهوية الثقافية عرضة لتحديات غير مسبوقة، تمثلت في محاولات التهميط الثقافي، واختراق المنظومات القيمية، وإعادة إنتاج أنماط سلوكية لا تتسجم بالضرورة مع الخصوصيات المحلية. الأمر الذي أفرز حاجة ملحة لإعادة التفكير في مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على أبعاده التقليدية المرتبطة بحماية الحدود والسيادة، بل يمتد ليشمل أبعاداً غير مادية تتعلق بحماية النسيج الاجتماعي والرمزي للمجتمع.

ومن هنا يبرز مفهوم **الأمن المجتمعي** بوصفه إطاراً تحليلياً جديداً يركّز على حماية تماسك المجتمع واستقراره الداخلي، من خلال صون هويته الثقافية والحد من عوامل التفكك والاستقطاب. فالأمن المجتمعي

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

لا يتحقق فقط عبر الأدوات الأمنية الصلبة، وإنما من خلال تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع، وترسيخ القيم المشتركة، وبناء سياسات احتوائية قادرة على إدارة التنوع الثقافي بطريقة سلمية.

في هذا السياق، يكتسب الدور السياسي للمرأة أهمية استراتيجية متزايدة، إذ لم يعد يُنظر إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية بوصفها مطلباً حقوقياً أو شكلياً، بل باعتبارها مدخلاً نوعياً لإعادة صياغة أولويات السياسات العامة، خاصة في المجالات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي وبناء السلام. فالمرأة، بحكم موقعها الاجتماعي وتجربتها المعاشة، تميل إلى تبني مقاربات أكثر شمولاً وإنسانية في معالجة القضايا العامة، وهو ما ينعكس في تركيزها على قضايا التعليم، والعدالة الاجتماعية، والتماسك الأسري، وإدارة التنوع الثقافي.

وعليه، فإن إدماج المرأة في مواقع صنع القرار لا يسهم فقط في تحقيق العدالة التمثيلية، بل يؤدي دوراً محورياً في تعزيز "الأمن الثقافي" بوصفه أحد أعمدة الأمن المجتمعي، من خلال صياغة سياسات تراعي الخصوصيات الثقافية، وتحد من النزاعات الهويةية، وتدعم بناء هوية وطنية جامعة قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ثانياً: منهجية البحث: يعتمد البحث على مقاربات وصفية تحليلية في تفكيك المفاهيم الأساسية، وتحليل الأدبيات ذات الصلة، فضلاً عن توظيف المقاربات المقارنة من خلال دراسة نماذج دولية نجحت في توظيف التمكين السياسي للمرأة في بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية. كما يستند إلى تحليل نوعي للسياسات العامة التي شاركت المرأة في صياغتها، بهدف الكشف عن أنماط التفكير السياسي المرتبطة بها.

ويخلص البحث إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز مؤشرات الأمن المجتمعي، حيث تميل القيادات النسوية إلى تبني مقاربات قائمة على الحوار، والتوافق، وإدارة التنوع، وهو ما يسهم في تقليل احتمالات الصراع الهوياتي، وتعزيز الاستقرار طويل الأمد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المطلب الأول: الدور السياسي للمرأة ونظرية "الكتلة الحرجة"

لا يمكن فهم الدور السياسي للمرأة بمعزل عن السياق البنوي الذي تعمل ضمنه، إذ إن مجرد وجود المرأة في المؤسسات التشريعية أو التنفيذية لا يعني بالضرورة قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار. وهنا تبرز أهمية التمييز بين "التمثيل الشكلي" و"التمثيل الفاعل"، حيث يشير الأول إلى الحضور العددي، بينما يرتبط الثاني بالقدرة على التأثير في السياسات العامة¹.

في هذا الإطار، جاءت نظرية "الكتلة الحرجة" لتؤكد أن النساء لا يستطعن إحداث تغيير جوهري في السياسات إلا عندما يصلن إلى نسبة معينة داخل المؤسسة السياسية، تتيح لهن تشكيل قوة ضغط قادرة على إعادة توجيه الأجندة السياسية. فحين تكون المرأة أقلية رمزية، فإنها غالباً ما تضطر إلى التكيف مع الثقافة الذكورية السائدة داخل المؤسسة، مما يحد من قدرتها على طرح قضايا بديلة².

¹ Dahlerup, Drude. "The Story of the Theory of Critical Mass." *Politics & Gender* 2, no. 4 (2006): p 511.

² Childs, Sarah, and Mona Lena Krook. "Critical Mass Theory and Women's Political Representation." *Political Studies* 56, no. 3 (2008): p725.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

أما عند بلوغ "الكتلة الحرجة"، فإن النساء يبدأن في تبني سلوك جماعي أكثر استقلالية، ويصبحن قادرات على إدخال قضايا جديدة إلى جدول الأعمال السياسي، مثل قضايا العدالة الاجتماعية، والتعليم، وبناء السلام، وهي قضايا ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن المجتمعي³.

وعليه، فإن أهمية هذه النظرية لا تكمن فقط في بعدها الكمي، بل في بعدها النوعي، حيث تشير إلى أن زيادة عدد النساء في مواقع القرار يمكن أن يؤدي إلى تحول في طبيعة السياسات العامة، من سياسات تركز على القوة الصلبة إلى سياسات تعزز "القوة الناعمة" والأمن الوقائي.

2. الأمن المجتمعي: من المنظور الصلب إلى الناعم

شهد مفهوم الأمن تحولات جذرية في الفكر السياسي المعاصر، حيث انتقل من التركيز على الدولة بوصفها وحدة التحليل الأساسية، إلى التركيز على الإنسان والمجتمع. ففي النموذج التقليدي، كان الأمن يُعرّف بوصفه قدرة الدولة على حماية حدودها من التهديدات الخارجية، باستخدام الأدوات العسكرية بالدرجة الأولى.

إلا أن هذا التصور أصبح غير كافٍ في ظل التحديات الجديدة التي تواجه المجتمعات، مثل النزاعات الداخلية، والتطرف الفكري، والانقسامات الهوياتية، الأمر الذي أدى إلى بروز مفاهيم جديدة مثل "الأمن الإنساني" و"الأمن المجتمعي"⁴.

ويُعرّف الأمن المجتمعي بأنه قدرة المجتمع على الحفاظ على تماسكه الداخلي، وصون هويته الثقافية، وضمان استمرارية قيمه الأساسية في مواجهة التهديدات المختلفة. وهو بهذا المعنى يرتبط بشكل وثيق بمسألة "إدارة التنوع"، حيث إن فشل الدولة في إدارة التعددية الثقافية يمكن أن يؤدي إلى تفكك المجتمع واندلاع الصراعات⁵.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الدور السياسي للمرأة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن النساء يملن إلى تبني مقاربات شاملة للأمن، تركز على الوقاية بدلاً من المعالجة، وعلى بناء السلام بدلاً من إدارة الصراع. وهذا ما يجعل مشاركتهن في صنع القرار عاملاً أساسياً في تعزيز الأمن المجتمعي، خاصة في المجتمعات المتعددة الثقافات.

المبحث الثاني: العوائق الهيكلية وتحجيم الدور السياسي للمرأة

رغم التطورات التشريعية والمؤسسية التي شهدتها العديد من الدول في مجال تمكين المرأة سياسياً، إلا أن هذا التمكين لا يزال في كثير من الأحيان شكلياً أو محدود الأثر، نتيجة وجود جملة من العوائق الهيكلية المتجذرة في البنى السياسية والاجتماعية. وهذه العوائق لا تقتصر على منع وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، بل تمتد لتقويض قدرتها على التأثير الفعلي في صياغة السياسات، خاصة تلك المتعلقة بالأمن

³ Ibid.

⁴ Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.p60.

⁵ بوزان، باري. الشعوب والدول والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية. ترجمة أحمد جلال ومحمود محمد مدني. الطبعة الأولى. بيروت: دار الساقى، 2020. ص102.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

المجتمعي والهوية الثقافية⁶. ومن هذا المنطلق، يمكن تحليل أبرز هذه العوائق ضمن محاور مترابطة تعكس طبيعة الإقصاء البنوي الذي تواجهه المرأة داخل الحقل السياسي.

أولاً: الهيمنة الحزبية وإشكالية التبعية السياسية

تُعد الأحزاب السياسية الفاعل الأساسي في تشكيل النخب الحاكمة وتحديد أولويات السياسات العامة، إلا أن طبيعة البناء الداخلي لمعظم الأحزاب، خاصة في الدول النامية، تتسم بسيطرة النخب الذكورية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على فرص المرأة في ممارسة دور سياسي مستقل.

فالمراة، حتى في حال وصولها إلى البرلمان أو المناصب التنفيذية، غالباً ما تكون مقيدة بإرادة الحزب الذي تنتمي إليه، مما يحد من قدرتها على تبني مواقف مستقلة تتعلق بقضايا الهوية الوطنية أو الأمن المجتمعي. إذ تُفرض عليها في كثير من الأحيان أولويات حزبية ذات طابع أيديولوجي أو طائفي، تتعارض مع المقاربات الشمولية التي تميل إليها القيادات النسوية⁷.

وتكمن خطورة هذه الهيمنة في أنها تُفرض المشاركة السياسية للمرأة من مضمونها التحويلي، وتحولها إلى مجرد أداة لتعزيز شرعية النظام السياسي أو إظهار التزامه الشكلي بقيم الديمقراطية. وبهذا، تفقد المرأة القدرة على لعب دور "فاعل وسيط" بين مكونات المجتمع، وهو الدور الذي يُعد أساسياً في إدارة التنوع الثقافي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ثانياً: التمييز السياسي وحصر الأدوار

يُعد التمييز السياسي أحد أبرز العوائق غير المرئية التي تواجه المرأة في المجال السياسي، حيث يتم تصنيفها ضمن أدوار محددة تتعلق بالقضايا الاجتماعية والخدمية، مثل التعليم، والصحة، وشؤون الأسرة، في حين يتم استبعادها من القضايا السيادية المرتبطة بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

ويؤدي هذا التقسيم غير الرسمي للأدوار إلى إنتاج ما يمكن تسميته بـ"الرؤية الأمنية الناقصة"، حيث يتم اختزال مفهوم الأمن في بعده العسكري، مع إهمال الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تُعد المرأة أكثر قدرة على إدراكها ومعالجتها. ونتيجة لذلك، تُحرم الدولة من الاستفادة من مقاربات بديلة للأمن، تقوم على الوقاية، وبناء الثقة، وتعزيز التماسك المجتمعي⁸.

كما أن هذا التمييز يعزز الصور النمطية حول "عدم أهلية" المرأة للتعامل مع الملفات الاستراتيجية، مما يكرس دائرة مغلقة من الإقصاء، حيث يؤدي غياب المرأة عن هذه المجالات إلى استمرار الاعتقاد بعدم كفاءتها فيها.

⁶يسلر، ميريل. المرأة والسياسة في العالم العربي. ترجمة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012. ص15.

⁷ Paxton, Pamela, and Melanie M. Hughes. *Women, Politics, and Power: A Global Perspective*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2007. p 112.

⁸برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2006.

لا يمكن فصل التحديات السياسية التي تواجه المرأة عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي تنشأ فيه، إذ لا تزال العديد من المجتمعات تنظر إلى العمل السياسي بوصفه مجالاً "ذكورياً" بطبيعته، يتطلب صفات تُنسب تقليدياً إلى الرجال، مثل الحزم والقدرة على المواجهة.

وتؤدي هذه التصورات إلى خلق بيئة غير داعمة لمشاركة المرأة، حيث تواجه ضغوطاً اجتماعية قد تحد من طموحها السياسي، أو تفرض عليها قيوداً غير رسمية تتعلق بدورها الأسري. كما أن هذه البنية الذهنية تنعكس أيضاً داخل المؤسسات السياسية نفسها، مما يؤدي إلى التقليل من شأن مساهمات المرأة أو تهميشها⁹.

وتكمن إشكالية هذه العوائق في أنها غير مرئية في كثير من الأحيان، ولا يمكن معالجتها عبر التشريعات فقط، بل تتطلب تحولات عميقة في الوعي المجتمعي، وإعادة تعريف الأدوار الوظيفية للمرأة بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة.

رابعاً: ضعف التمكين المؤسسي والقدرات السياسية

بالرغم من وجود سياسات داعمة لتمكين المرأة، مثل نظام الكوتا، إلا أن هذه السياسات لا تكون دائماً مصحوبة ببرامج حقيقية لبناء القدرات السياسية، مما يؤدي إلى فجوة بين الوصول إلى المنصب والقدرة على الأداء الفعال.

فالعامل السياسي، خاصة في مجالات الأمن والسياسات الاستراتيجية، يتطلب مهارات متقدمة في التحليل، والتفاوض، وصياغة السياسات، وهي مهارات قد لا تتوفر بشكل كافٍ لدى بعض النساء نتيجة ضعف فرص التدريب والتأهيل. كما أن محدودية الوصول إلى شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي تُضعف من قدرة المرأة على التأثير داخل مراكز القرار¹⁰.

وعليه، فإن التمكين الحقيقي لا يقتصر على توفير الفرص، بل يتطلب بناء منظومة متكاملة تشمل التدريب، والدعم المؤسسي، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز الحضور السياسي الفاعل للمرأة.

خامساً: إشكالية الكوتا بين التمثيل والفاعلية

يُعد نظام الكوتا أحد أبرز الأدوات التي تم اعتمادها لتعزيز تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، إلا أن فعاليته لا تزال محل نقاش، خاصة فيما يتعلق بقدرته على تحقيق تأثير نوعي في السياسات العامة.

⁹ ناصر جودت، المشاركة السياسية للمرأة في النظم الديمقراطية. القاهرة: دار الكتب العلمية، 2019. ص 145.

¹⁰ Phillips, Anne. *The Politics of Presence: Issues in Democracy and Group Representation*. Oxford: Clarendon Press, 1995.p48.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

ففي كثير من الحالات، تتحول الكوتا إلى "سقف تمثيلي" بدلاً من أن تكون "أرضية انطلاق"، حيث يتم الاكتفاء بنسبة محددة من النساء دون السعي لزيادة مشاركتهن أو تعزيز دورهن القيادي. كما أن بعض النائبات قد يصلن إلى البرلمان بدعم من قوى سياسية تقليدية، مما يحد من استقلاليتهن¹¹.

وبالتالي، فإن نجاح الكوتا في تعزيز الدور السياسي للمرأة يعتمد على السياق المؤسسي والسياسي الذي تُطبق فيه، ومدى ارتباطها بإصلاحات أوسع تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفاعلة.

خلاصة ما تقدم يتضح أن العوائق التي تواجه المرأة في المجال السياسي ليست مجرد عقبات فردية، بل هي جزء من بنية معقدة من العلاقات السياسية والاجتماعية التي تعيد إنتاج الإقصاء بشكل مستمر. وهذه العوائق لا تؤثر فقط على تمثيل المرأة، بل تمتد لتقويض دورها في تعزيز الهوية الثقافية والأمن المجتمعي.

وعليه، فإن معالجة هذه التحديات تتطلب مقاربة شمولية تتجاوز الإصلاحات الشكلية، لتشمل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية، وتغيير الثقافة المجتمعية، وتعزيز القدرات القيادية للمرأة، بما يمكنها من أداء دورها كفاعل أساسي في بناء مجتمع متماسك ومستقر.

المبحث الثالث: المرأة وصناعة السياسات الثقافية الوقائية

لم يعد يُنظر إلى السياسات الثقافية في الدولة المعاصرة بوصفها مجرد أدوات للحفاظ على التراث أو تعزيز الهوية الرمزية، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الشامل، نظراً لدورها في حماية التماسك الاجتماعي والحد من النزاعات الهويةية. وفي هذا الإطار، يبرز الدور السياسي للمرأة بوصفه عاملاً نوعياً في إعادة توجيه هذه السياسات نحو مقاربات وقائية تسهم في تعزيز "الأمن المجتمعي" من خلال تحصين الهوية الثقافية¹².

فالمرأة، بحكم تفاعلها التاريخي مع قضايا التنشئة الاجتماعية وإدارة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، تمتلك حساسية خاصة تجاه التحولات القيمية، الأمر الذي ينعكس في ميلها إلى تبني سياسات تهدف إلى الوقاية من الأزمات بدلاً من الاكتفاء بإدارتها بعد وقوعها. ومن هنا، يمكن تحليل إسهام المرأة في صناعة السياسات الثقافية الوقائية عبر مجموعة من المسارات المتكاملة.

أولاً: المسار التشريعي ودوره في حماية الهوية الثقافية

تُعد العملية التشريعية إحدى أهم أدوات الدولة في توجيه السلوك المجتمعي وصياغة الإطار القيمي العام، حيث تسهم القوانين في ترسيخ معايير معينة وتعزيزها على حساب أخرى. وفي هذا السياق، تلعب المرأة دوراً محورياً في الدفع نحو تبني تشريعات ذات بعد ثقافي وقائي، تستهدف حماية الهوية الوطنية من التآكل أو التشويه.

¹¹ Bush, Sarah Sunn. *The Taming of Democracy Assistance: Why Democracy Promotion Does Not Confront Dictators*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015. p 8ز8

¹² Hudson, Valerie M., Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett. *Sex and World Peace*. New York: Columbia University Press, 2012. P68.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

ويظهر هذا الدور في عدة مستويات؛ أولها، العمل على سن قوانين تحمي التراث الثقافي، سواء المادي أو غير المادي، بما في ذلك اللغة، والعادات، والتقاليد، والفنون الشعبية. إذ تميل القيادات النسوية إلى إدراك أهمية هذه العناصر بوصفها حوامل للهوية الجمعية، وليست مجرد موروثات تاريخية¹³.

أما المستوى الثاني، فيتعلق بتعزيز حضور الهوية الثقافية في المناهج التعليمية، حيث تسهم المرأة في الدفع نحو تضمين المناهج مضامين تعزز الانتماء الوطني، وتوازن بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصية الثقافية. وهذا التوجه يُعد استجابة مباشرة لتحديات العولمة الرقمية التي تسهم في إعادة تشكيل وعي الأجيال الجديدة. كما ويشمل هذا المسار أيضاً تبني تشريعات تنظم الفضاء الرقمي، خاصة فيما يتعلق بحماية القيم المجتمعية من المحتوى الهدّام أو الخطابات التي تعزز الكراهية والانقسام، وهو ما يمكن تسميته بـ"الأمن الثقافي الرقمي"¹⁴.

ثانياً: إدارة التنوع الثقافي

تُعد مسألة التنوع الثقافي من أبرز التحديات التي تواجه الدول متعددة الهويات، حيث يمكن أن يتحول هذا التنوع، في حال سوء إدارته، إلى عامل تفكك وصراع. وفي المقابل، يمكن أن يشكل مصدر قوة وإثراء إذا ما تم توظيفه ضمن إطار وطني جامع. وفي هذا السياق، تبرز المرأة كفاعل سياسي قادر على تبني مقاربات أكثر مرونة وشمولية في إدارة التنوع، حيث تميل القيادات النسوية إلى اعتماد سياسات تقوم على الحوار، والتوافق، والاعتراف المتبادل، بدلاً من الإقصاء أو الهيمنة¹⁵.

وتتجلى هذه المقاربات في دعم سياسات الإدماج الاجتماعي التي تضمن تمثيل مختلف المكونات الثقافية داخل مؤسسات الدولة، وتعزيز الشعور بالمواطنة المشتركة. كما تسهم المرأة في الدفع نحو تبني خطاب سياسي معتدل يركز على القواسم المشتركة، ويحد من استخدام الهوية كأداة للصراع السياسي.

ومن الناحية العملية، فإن هذا التوجه يسهم في تقليل احتمالات الانقسام المجتمعي، ويعزز الثقة بين مكونات المجتمع، وهو ما يشكل أحد الأعمدة الأساسية للأمن المجتمعي¹⁶.

ثالثاً: التنشئة السياسية ودور المرأة في بناء "الوعي الهوياتي"

لا تقتصر عملية بناء الهوية الثقافية على السياسات الرسمية، بل تمتد إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي تُعد المرأة أحد أبرز فاعليها، سواء داخل الأسرة أو عبر حضورها في المجال العام. وفي هذا الإطار، يشكل الدور السياسي للمرأة امتداداً لدورها التربوي، حيث تسهم في تشكيل وعي الأفراد بالقيم الوطنية وتعزيز انتمائهم للمجتمع.

¹³. Fukuyama, Francis. "Women and the Evolution of World Politics." *Foreign Affairs* 77, no. 5 (1998):P 24.

¹⁴ Anderlini, Sanam Naraghi. *Women Building Peace: What They Do, Why It Matters*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2007.p65.

¹⁵ Enloe, Cynthia. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. 2nd ed. Berkeley: University of California Press, 2014.p41.

¹⁶ Ibid. p43.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

فحضور المرأة في مواقع القيادة يبعث برسائل رمزية قوية تعزز قيم المساواة والمواطنة، وتعيد تعريف الأدوار الاجتماعية بشكل ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة. كما أن مشاركتها في النقاشات العامة وصياغة الخطاب السياسي تسهم في نشر ثقافة الحوار والتسامح، وهو ما ينعكس إيجاباً على طبيعة التفاعل داخل المجتمع.

علاوة على ذلك، تلعب المرأة دوراً مهماً في مواجهة الفكر المتطرف، من خلال تعزيز القيم الوسطية، ودعم المبادرات المجتمعية التي تستهدف الشباب، وتعمل على تحصينهم ضد الخطابات المتشددة التي تستغل الهويات الفرعية لإثارة الانقسام¹⁷.

رابعاً: توظيف القوة الناعمة في تعزيز الهوية الثقافية

تُعد القوة الناعمة أحد أهم أدوات التأثير في العصر الحديث، حيث تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيمية بدلاً من الإكراه. وفي هذا السياق، تميل المرأة إلى توظيف أدوات القوة الناعمة بشكل أكثر فاعلية، من خلال دعم الفنون، والإعلام، والمبادرات الثقافية التي تعزز صورة الهوية الوطنية.

ويظهر هذا الدور في دعم الإنتاج الثقافي الذي يعكس التنوع المجتمعي، ويعزز القيم المشتركة، فضلاً عن تشجيع المبادرات الشبابية التي تستخدم الوسائط الرقمية لنشر الثقافة الوطنية بأساليب مبتكرة. كما تسهم المرأة في تعزيز الدبلوماسية الثقافية، من خلال تمثيل الدولة في المحافل الدولية بطريقة تعكس هويتها الحضارية.

إن هذا التوظيف للقوة الناعمة لا يسهم فقط في تعزيز الهوية داخلياً، بل يعزز أيضاً من مكانة الدولة خارجياً، ويسهم في بناء صورة إيجابية لها، وهو ما ينعكس بدوره على أمنها واستقرارها¹⁸.

خامساً: المرأة وصياغة السياسات الوقائية في الفضاء الرقمي

مع التحول نحو المجتمعات الرقمية، أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة مركزية لتشكيل الهوية والثقافة، حيث يتعرض الأفراد، خاصة الشباب، لتأثيرات متنوعة قد تتعارض مع القيم المحلية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى سياسات وقائية تستهدف حماية "الأمن الثقافي الرقمي".

وتسهم المرأة في هذا المجال من خلال الدفع نحو تبني سياسات تنظم المحتوى الرقمي، وتعزز التربية الإعلامية، وتدعم المبادرات التي تهدف إلى إنتاج محتوى رقمي يعكس الهوية الوطنية. كما تلعب دوراً في تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الاستخدام غير الواعي للتكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق بنشر خطاب الكراهية أو المعلومات المضللة.

خلاصة ما تقدم يتضح أن الدور السياسي للمرأة في مجال السياسات الثقافية لا يقتصر على الجانب الرمزي، بل يمتد ليشمل إسهامات جوهرية في بناء منظومة وقائية متكاملة تهدف إلى حماية الهوية الثقافية وتعزيز الأمن المجتمعي. فمن خلال التشريع، وإدارة التنوع، والتنشئة، وتوظيف القوة الناعمة، وصياغة السياسات الرقمية، تسهم المرأة في بناء "حصانة ثقافية" قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

¹⁷ Ibid44.

¹⁸ Hunt, Swanee. "Women as Peacebuilders." *Foreign Policy*, no. 124 (2001): p111

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

وعليه، فإن تمكين المرأة سياسياً لا يمثل فقط ضرورة ديمقراطية، بل يشكل ركيزة أساسية في بناء دولة مستقرة وقادرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي في ظل عالم متغير.

المبحث الرابع: النماذج التطبيقية الدولية ودلالاتها في تعزيز الأمن المجتمعي

تشكل التجارب الدولية مختبراً عملياً لاختبار الفرضيات النظرية المتعلقة بالدور السياسي للمرأة، إذ تتيح دراسة هذه النماذج الوقوف على طبيعة العلاقة بين تمكين المرأة سياسياً وتعزيز الهوية الثقافية والأمن المجتمعي. غير أن أهمية هذه النماذج لا تكمن في استنساخها، بل في تحليل سياقاتها، وفهم آليات اشتغالها، واستخلاص ما يمكن توظيفه ضمن بيئات مختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، يستعرض هذا المبحث مجموعة من النماذج الدولية التي برز فيها الدور السياسي للمرأة كعامل مؤثر في بناء السلام، وإدارة التنوع، وتعزيز الهوية الوطنية، مع تقديم قراءة نقدية لكل تجربة.

أولاً: تجربة رواندا – من إعادة الإعمار إلى إعادة بناء الهوية

تُعد تجربة رواندا من أبرز النماذج العالمية التي تعكس التحول الجذري في دور المرأة السياسي، خاصة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية عام 1994. فقد أدى الفراغ الديموغرافي والسياسي الناتج عن تلك الأحداث إلى صعود غير مسبوق للمرأة في المجال العام، حيث وصلت نسبة تمثيلها في البرلمان إلى أكثر من 60%، وهي من أعلى النسب عالمياً¹⁹.

غير أن أهمية هذه التجربة لا تكمن في الأرقام، بل في طبيعة الدور الذي اضطلعت به النساء، حيث أسهمن بشكل فاعل في صياغة سياسات المصالحة الوطنية، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تمزق بفعل الصراع العرقي. فقد تم تبني خطاب سياسي جديد يركز على "الهوية الرواندية الجامعة" بدلاً من الهويات الفرعية (الهوتو والتوتسي)، وهو تحول نوعي في إدارة الهوية.

ومن الناحية التحليلية، يمكن القول إن المرأة في رواندا لعبت دور "الفاعل الوسيط" الذي ساهم في تخفيف حدة الاستقطاب، من خلال التركيز على قضايا العدالة الانتقالية، وتعويض الضحايا، وإعادة دمج المجتمع. إلا أن هذه التجربة لا تخلو من إشكاليات، إذ يشير بعض الباحثين إلى أن ارتفاع تمثيل المرأة جاء في سياق نظام سياسي مركزي قوي، مما يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية هذا الدور²⁰.

وعليه، فإن الدرس المستفاد من رواندا يتمثل في أن تمكين المرأة يمكن أن يساهم في إعادة بناء الهوية الوطنية، لكن فعاليته تظل مرتبطة بطبيعة النظام السياسي ومدى انفتاحه.

ثانياً: أيرلندا الشمالية – المرأة كفاعل في صناعة السلام

تمثل تجربة أيرلندا الشمالية نموذجاً مميزاً لدور المرأة في تسوية النزاعات، حيث برز "تحالف نساء أيرلندا الشمالية" كقوة سياسية لعبت دوراً محورياً في مفاوضات السلام التي أفضت إلى اتفاقية الجمعة العظيمة (1998).

¹⁹ urnet, Jennie E. *Genocidal Love: A Life After Logging and the Women of Rwanda*. Madison: University of Wisconsin Press, 2012.

²⁰ Devlin, Tricia, and Robert Elgie. "The Effect of Increased Women's Representation in Parliament: The Case of Rwanda." *Parliamentary Affairs* 61, no. 2 (2008):p 237.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

ما يميز هذه التجربة هو أن النساء لم يشاركن فقط كطرف مكمل، بل قدمن مقارنة مختلفة للصراع، ركزت على القضايا المجتمعية التي تم تجاهلها في الخطاب السياسي التقليدي، مثل حقوق الضحايا، والمصالحة المجتمعية، والتعليم، وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة²¹.

ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن هذا النموذج يعكس قدرة المرأة على توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً إنسانية واجتماعية، وهو ما يتقاطع مع مفهوم "الأمن المجتمعي". كما أن نجاح هذا التحالف في إدخال هذه القضايا إلى طاولة المفاوضات يؤكد فرضية أن المرأة تميل إلى تبني سياسات أكثر شمولاً واحتواءً.

ومع ذلك، فإن هذا الدور واجه تحديات بعد مرحلة الاتفاق، حيث تراجع تأثير التحالف النسوي مع عودة الاستقطاب السياسي التقليدي، مما يشير إلى أن استدامة دور المرأة تتطلب مؤسسات داعمة، وليس فقط لحظات توافق تاريخية.

ثالثاً: النموذج المغربي – التوازن بين الأصالة والتحديث

يُعد المغرب مثلاً على تجربة إصلاحية تدريجية، حيث لعبت المرأة دوراً مهماً في الدفع نحو تحديث الإطار القانوني للأسرة، من خلال تعديل "مدونة الأسرة" عام 2004. وقد جاء هذا الإصلاح نتيجة تفاعل معقد بين الحركات النسوية، والمؤسسة الملكية، والمرجعية الدينية.

وتكمن أهمية هذه التجربة في قدرتها على تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية، وبين الاستجابة لمتطلبات الحداثة وحقوق الإنسان. إذ لم يتم تقديم الإصلاح بوصفه قطيعة مع التراث، بل كإعادة تأويل له بما ينسجم مع السياق المعاصر²².

ومن الناحية التحليلية، يعكس هذا النموذج قدرة المرأة على العمل داخل الأطر الثقافية القائمة، وإحداث تغيير تدريجي من الداخل، بدلاً من المواجهة المباشرة التي قد تؤدي إلى ردود فعل مجتمعية معاكسة. كما أنه يبرز أهمية "الشرعية الثقافية" في نجاح السياسات الإصلاحية.

إلا أن هذا النموذج يواجه أيضاً تحديات تتعلق بمدى تطبيق القوانين على أرض الواقع، والفجوة بين النص القانوني والممارسة الاجتماعية، وهو ما يحد من الأثر الكامل للإصلاحات.

رابعاً: الدول الإسكندنافية – ترسيخ نموذج الدولة الشاملة

تمثل الدول الإسكندنافية (مثل السويد والنرويج) نموذجاً متقدماً في تمكين المرأة سياسياً، حيث لا يقتصر حضورها على التمثيل العددي، بل يمتد إلى التأثير الفعلي في صياغة السياسات العامة. ويعود ذلك إلى وجود بنية مؤسسية داعمة تقوم على المساواة، والشفافية، والديمقراطية التشاركية.

في هذه الدول، أسهمت المرأة في تعزيز سياسات الرفاه الاجتماعي، والتعليم، والمساواة، وهي سياسات ترتبط بشكل مباشر بتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الفوارق، مما ينعكس إيجاباً على الأمن المجتمعي²³.

²¹ Cowell-Meyers, Kimberly. "The Women's Coalition in Northern Ireland: A Distinctive Form of Representation." *Women & Politics* 24, no. 1 (2003): p 65.

²² ليلي المالكي إصلاح مدونة الأسرة والمواطنة النسائية في المغرب. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015. ص32.

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

ومن منظور نظري، يمكن اعتبار هذا النموذج تجسيدا لفكرة "الأمن الشامل"، حيث يتم دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن رؤية واحدة. كما أن استمرارية هذا النموذج تعكس نجاحه في الانتقال من مرحلة التمكين إلى مرحلة "التطبيع"، حيث أصبح وجود المرأة في السياسة أمراً بديهياً.

ومع ذلك، فإن خصوصية السياق التاريخي والثقافي لهذه الدول تجعل من الصعب نقل هذا النموذج بشكل مباشر إلى دول أخرى، مما يؤكد أهمية مراعاة الخصوصيات المحلية في أي عملية إصلاح.

خامساً: قراءة تحليلية مقارنة للنماذج

من خلال استعراض هذه النماذج، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات التحليلية:

1. **العلاقة بين السياق السياسي وفعالية الدور النسوي:** يتضح أن تأثير المرأة يرتبط بطبيعة النظام السياسي؛ فكلما كان النظام أكثر انفتاحاً وتعددية، زادت قدرة المرأة على التأثير .
2. **المرأة كفاعل في إدارة الأزمات والتحويلات:** تبرز فاعلية المرأة بشكل أكبر في مراحل الانتقال (ما بعد النزاعات أو الإصلاحات)، حيث تسهم في إعادة بناء الثقة وتعزيز الهوية الجامعة .
3. **أولوية المقاربات الوقائية:** تميل النساء إلى التركيز على السياسات التي تعالج جذور المشكلات، مثل التعليم والتماسك الاجتماعي، بدلاً من الاكتفاء بالحلول الأمنية .
4. **أهمية الشرعية الثقافية:** نجاح السياسات التي تقودها المرأة يعتمد على قدرتها على التكيف مع السياق الثقافي، كما في النموذج المغربي .

خلاصة ما تقدم تؤكد النماذج الدولية أن الدور السياسي للمرأة يمكن أن يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الهوية الثقافية والأمن المجتمعي، إلا أن هذا الدور لا يتحقق بشكل تلقائي، بل يتأثر بمجموعة من العوامل البنوية، مثل طبيعة النظام السياسي، ومستوى الوعي المجتمعي، ومدى توفر مؤسسات داعمة.

تاسعاً: الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن الدور السياسي للمرأة لم يعد مجرد مسألة تمثيل عددي أو استحقاق حقوقي، بل بات يشكل ركيزة بنوية في إعادة تعريف مفهوم الأمن في الدولة المعاصرة. فمع التحويلات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، لم يعد الأمن يُقاس فقط بقدرة الدولة على حماية حدودها، بل بقدرتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي وصون هويتها الثقافية في مواجهة التحديات المتعددة.

وقد أظهرت الدراسة أن إدماج المرأة في مواقع صنع القرار يسهم في إحداث تحول نوعي في طبيعة السياسات العامة، حيث تميل القيادات النسوية إلى تبني مقاربات شمولية تركز على الوقاية، وإدارة التنوع، وتعزيز القيم المشتركة، وهو ما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الأمن المجتمعي. كما بينت أن المرأة تلعب دوراً محورياً في بناء "حصانة ثقافية" من خلال مساهمتها في التشريع، والتنشئة، وتوظيف القوة الناعمة، وصياغة السياسات الرقمية.

في المقابل، كشفت الدراسة أن هذا الدور لا يزال مقيداً بجملة من العوائق الهيكلية، التي تتراوح بين الهيمنة الحزبية، وضعف التمكين المؤسسي، مما يؤدي إلى فجوة بين الحضور الشكلي والتأثير الفعلي. كما

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

أظهرت النماذج الدولية أن نجاح المرأة في تعزيز الأمن المجتمعي يرتبط بمدى توفر بيئة سياسية ومؤسسية داعمة، قادرة على استيعاب هذا الدور وتفعيله.

وعليه، فإن تمكين المرأة سياسياً يجب أن يُفهم ضمن إطار أوسع يتجاوز البعد الكمي، ليشمل بناء قدراتها، وتعزيز استقلاليتها، وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية بما يتيح لها ممارسة دورها كفاعل استراتيجي في بناء الدولة والمجتمع.

النتائج

1. وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة وتعزيز الأمن المجتمعي، حيث تسهم المرأة في تقليل حدة الاستقطاب الهوياتي من خلال تبني مقاربات توافقية .
2. تحول مفهوم الأمن من الصلب إلى الناعم أتاح مساحة أوسع لدور المرأة، نظراً لارتباط هذا التحول بقضايا اجتماعية وثقافية تمثل مجالاً حيويًا لإسهاماتها .
3. التمثيل العددي لا يساوي التأثير السياسي، إذ إن غياب "الكتلة الحرجة" واستمرار الهيمنة الحزبية يؤديان إلى تحجيم الدور الحقيقي للمرأة .
4. تميل القيادات النسوية إلى السياسات الوقائية التي تعالج جذور الأزمات، مثل التعليم، والتماسك الاجتماعي، وإدارة التنوع، بدلاً من الاقتصار على الحلول الأمنية التقليدية .
5. تؤدي المرأة دوراً محورياً في تعزيز الهوية الثقافية من خلال التشريع، والتنشئة، والإعلام، والسياسات الرقمية، مما يسهم في بناء مناعة مجتمعية ضد الاختراق القيمي .
6. تؤكد النماذج الدولية أن فاعلية الدور النسوي ترتبط بالسياق السياسي والمؤسسي، ولا يمكن تحقيق نتائج مماثلة دون توافر بيئة داعمة .

التوصيات

1. على المستوى المؤسسي
 - ضرورة إدماج المرأة في مراكز صنع القرار السيادي، بما في ذلك لجان الأمن والدفاع والسياسات الاستراتيجية، وعدم حصرها في اللجان الخدمية .
 - تطوير آليات داخل الأحزاب السياسية تضمن استقلالية القرار النسوي وتعزز من قدرته على التأثير .
2. على مستوى السياسات العامة
 - تبني سياسات ثقافية وقائية تستهدف تعزيز الهوية الوطنية، مع مراعاة التوازن بين الانفتاح والخصوصية الثقافية .
 - إدماج مفهوم الأمن المجتمعي ضمن الخطط الوطنية، وربطه ببرامج تمكين المرأة .
3. على المستوى التعليمي والثقافي

المؤتمر العلمي التاسع (البحث العلمي وأثره في تأصيل الهوية الثقافية 17-20 نيسان 2026)

- تعزيز دور المناهج التعليمية في ترسيخ الهوية الثقافية الجامعة، مع إشراك المرأة في صياغة هذه المناهج .
- دعم المبادرات الثقافية والإعلامية التي تقودها النساء، لما لها من دور في نشر قيم التسامح والتماسك الاجتماعي .
- 4. **على المستوى الرقمي**
- تطوير تشريعات وسياسات تهدف إلى حماية الأمن الثقافي الرقمي، ومكافحة خطاب الكراهية والمحتوى الهدّام .
- دعم إنتاج محتوى رقمي يعكس الهوية الوطنية بأساليب حديثة تستهدف فئة الشباب .
- 5. **على مستوى البحث العلمي**
- إنشاء قواعد بيانات ومؤشرات لقياس أثر مشاركة المرأة في تعزيز الأمن المجتمعي.

